الفصل الخامس
مستقبل الاقتصاد السوداني: الفرص والتحديات والبحث عن طريق بديل للتنمية

أولاً، مقدمة:

لقد استعرضنا الفصل الثالث من هذا الكتاب نماذج التنمية والخيارات المعروفة والمتبقة على مستوى العالم وتعترضنا لها بالشرح والتفسير المسهب لاستبان حسنات ومساوي وحكام نظام وخلصنا من خلال ذلك إلى اختيار نموذج "الطريق الثالث" المرتكز على نظريات الاقتصادي المعروف أنتوني جيدنز Anthony Giddens الذي عمل مستشارًا لرئيس الوزراء البريطاني العمالي كوني بلير وكذلك النهج الأمريكي الناجح في التنمية الذي اخترته الاقتصادي الأمريكي المعروف استنكرت Stieglitz وقد تشكل فكره هذه العالمين في الخروج بما عرف بالخيار الثالث للتنمية وخلصنا إلى أن هذا النموذج مع بعض الجهد الفضولي والتطبيقي قد سودنته أو قل تطويره وأقلمته بحيث يمكن أن يكون نموذجاً ملائماً للحالة السودانية وللخروج من هذا الوضع الذي يوشك على الانهيار التام.

واستعرضنا العديد من نماذج التخطيط وعرضنا سلبيات وإيجابيات هذه النماذج وراء بعضها في السودان وفشلتي التجريبية. فكنا علينا اختيار بديل يلائم حالة التردي الاقتصادي والاجتماعي في السودان. وسكان
خيارنا فيما نراه أن التخطيط الاستراتيجي المبني على الاعتماد على العلم والتكنولوجيا، في ظل اقتصاد المعرفة هو الخيار الأفضل لمعالجة الحالة السودانية.

على أننا قمنا بتقديم بعض المقتراحات والتوصيات التي نعتقد أنه من المهم وشيئًا مهماً العمل بها لضمان نجاح هذا النهج الجديد للتنمية بناءً على خيارنا.

وقد حددنا كمية عمله وضمان نجاحه في ظل اتباع آليات عمله بالصورة الصحيحة والدقيقة وبالحذر واللزوم والإدارة اللازمة. وعرضنا القليل من الطرق المعروفة من التجارب الناجحة في الخروج من نفق الفقر والتفاوت والبطالة إلى أفاق التطور والازدهار ورفاهية الشعوب.

ويُساق ما سبق من فصول رأينا كيف خُصى مكان مسار الاقتصاد السوداني وكيف تطور منذ الاستقلال، وماهي النتائج التي انتهت إليها ذلك المسار، مستضيفين ذلك ما ترتب على انفصال جنوب السودان من آثار عميقة على الاقتصاد السوداني وضعته في مسار حرج ومنع شديد الخطورة بل أصبحت البلاد على شفير الهاوية الاقتصادية وليس شأاً مؤشر واحد يبعث على الأمل في الفترات المقبلة. ومهمها يمكن من أمر فلاد من سبيل للخروج من هذا الوضع المتآزم، والانتقال إلى وضع جديد ومستقبل أفضل لولا يكن ذلك إلا باستغلال الفرص العديدة الحكامة في الاقتصاد السوداني، وبتجاوز التحديات المتمثلة أمامه. هذا هو صلب ما عيناه من عنوان لهذا الجزء حيث نبحث عن بديل أفضل لتحقيق التنمية التي نريدها للسودان.
ثانياً: تحليل واقع الأزمة الاقتصادية والتخطيطية في السودان

أقم مركز الراصد للدراسات ندوة علمية عنوان: واقع ومستقبل الاقتصاد السوداني تحدث فيها د. الدكتور سيد على زكي وزير المالية الأسبق وشاركه نضر كريم من أساتذة الجامعات والخبراء من بينهم الدكتور محمد أبو النور د. الدكتور أحمد مجدوب ومحمد إبراهيم شكيب وآخرون لا يتسع المجال لسرد أسمائهم وتدوروا لسبب غور أداء الاقتصاد السوداني ومكان أهم ما استخلصه هؤلاء وأوصوا به مما سنور ببعضه بنصه كـ ما هو لأننا نتفق معهم كـ كثير مـ اوردو ونصيف عليه ما نرى من مستجدات.

1. أعاد التطورات على الساحة العالمية تعرف السياسة ذات القيم الحقيقية بأنها القدرة على الإدارة الاقتصادية الفعالة والحكيمة للموارد المحدودة بحيث تحقق الرفاهية للمواطنين، لتضع بذلك معايير جديدة لنجاح وفشل الدول، والدور المحوري الذي يلعبه الاقتصاد كواضع أساسي للعمل السياسي لم يعد أمراً مطلقاً، ومن ثم أصبح الشأن الاقتصادي يرتبط بكلمة العلمية بدرجة أساسية وبعد عن التفكير اللحظي وغير المتسبب لعواقب السياسات الاقتصادية. وهناك أسباب كثيرة تدعو لأن تجد الشأن الاقتصادي ما يستحقه من اهتمام في الحراك المتحدد في الساحة السودانية، تمتد من عدم كفاءة وفعالية الفريق الحكومي المسكون بهذا الملف مما تظهره نتائج الأداء الاقتصادي المتواضع للدولة الذي لا يناسب إطلاقاً مع الموارد الكامنة.
الخسارة التي يتمتع بها الاقتصاد السوداني مما يشير إلى العجز الواضح عن استغلال هذه القدرات، وانتهاءً بالتحدي الكبير الذي تواجهه البلاد بعد انفصال الجنوب.

2. تتمثل مظاهر الأزمة الاقتصادية في السودان في الخسارة الذي ضرب الأسواق حتى حكادت توقف حركة البيع والشراء، وأصبحت السيولة ندرة، مع التدنى المستمر لقيمة العملة الوطنية حتى أنها في غضون عام واحد تحكم تفقد نحو نصف قيمتها، وترجع معدلات الإنتاج التي كانت مرجوة للمؤسسات الزراعية ظل برنامح النهضة الزراعية. وقد أظهرت نتائج التجارة الخارجية للعام الماضي (2008) تواصل الأداء المتدني للتصادرات الزراعية على الرغم من الأموال الطائلة التي أنفقها برنامح النهوض الزراعي. هذا إضافةً إلى تفشي البطالة والارتفاع المستمر لأسعار مختلف المنتجات المحلية والمستوردة، والإخفاق في تمتين دعائم قطاعات الإنتاج غير الناضجة.

3. لقد رسم خبراء صندوق النقد الدولي صورة قاتمة للأوضاع الاقتصادية في البلاد على خلفية تأثير الأزمة العالمية، وترزمنا برامجهم الذي أعدوه بعد زياراتهم للسودان، احتمالات مخيفة لآلات الوضع الاقتصادي إذا لم يتم تداركه، ولكنهم اقترحوا بعض الإجراءات قوبلت بالاستهجان من قبل كثير من الاقتصاديين، فقد ركز خبراء الصندوق على مقترحاتهم على زيادة الجبايات الضريبية، وعلى تعويم سعر الصرف، وعلى الرغم من أن المسؤولين الحكوميين أعلنوا حينها رفضهم لوصفة الصندوق إلا أنهم ماضون فعلياً في تنفيذها عملياً وهو
ما يتضح مثلًا من حجم التدهور الذي أصاب قيمة الجنيه السوداني على مدى الأشهر الماضية. وقد أعاد ذلك طرح تساؤلات مهمة بشأن سلامة إدارة الاقتصاد السوداني سواء من ناحية السياسات أو الأداء التنفيذي لإدارة القطاع، ويرى العديد من الخبراء والمهتمين أن معدلات النمو التي ظلت تشهدها البلاد في السنوات العشر الماضية لم تتمكن دلالة على رشد السياسة الاقتصادية للحكومة بقدر ما كانت نتاج الدخول الضخمة غير المسبوقة في الاقتصاد السوداني التي وفرها النفط، سواء لجهة دعم ميزان التجارة الخارجية ورفدها بعائدات عملة صعبة كبيرة خاصة مع ارتفاع أسعار النفط عالمياً، أو بدعم إيرادات الموازنة، أسهمت بصورة واضحة في إفغال المشاكل الإقتصادية الحقيقة التي يعاني منها الاقتصاد السوداني. ويضيف هذا الحكوات أن كل تلك الدخول هي عبارة عن دخول ريعية غير ثابتة ولا مستمرة (وقد ذهب البترول أكبر مصادر هذا الدخل مع الجنوب حين انفصل). والاعتماد على السياسات الاقتصادية وخاصة التعليمية على مصادر الدخل التي ليس من صفتها الدائمة هو قرار يدل على فقدان الرشد الاقتصادي إلا إذا وظفت هذه الدخول لتأهيل مشاريع من صفتها الدائمة كالزراعة أو إلى حماها الصناعة الثقيلة.

4. لقد نتبه الخبراء والمختصين منذ بداية إنتاج وتضخير النفط من مغبة الخضوع لإغرائه، والركون إليه دون اهتمام بقطاعات الإنتاج الحقيقية بل يذخر بموارد طبيعية هائلة للازدهار بشقيها، وأشار بعضهم إلى أن الاقتصاد السوداني منذ فترة ليست بالقصيرة لم يكن
يدار بأولويات وحسابات اقتصادية، بل غلبت عليها المعالجات قصيرة المدى، على حساب المعالجات الاقتصادية العلمية طويلة الأجل، وعلى سبيل المثال رصدت مبالغ مالية كبيرة للنفقات الزراعية، التي أخفقت - في رأي خبراء الاقتصاد والزراعة - في تحقيق أي من أهدافها، لتعتبر لاحقاً بالنهضة الزراعية التي لم تثبت حتى الآن أنها حملت تغييراً حقيقياً يؤدي إلى نهوض فعلي، الأمر الذي يستوجب الوقوف والدراسة والتقديم بغذي التحسين وتصحيح المسار. ولا بد هنا من الإشارة إلى الإهمال الذي واجهه مشروع الجزيرة أكابر المشاريع المروية في إفريقيا وتدني إنتاجه بصورة مروعة.

5. يرى بعض الاقتصاديين أن من التشوهات العميقة الآثّر التي يعاني منها الاقتصاد السوداني تدخل الدولة في تفاصيل الأنشطة الاقتصادية مما جعل القطاع الخاص الحقيقي مسخماً مشوحاً موجوداً رسمياً بلا دوري، فعلى الرغم من أن الحكومة أعلنت رسمياً تبنيها سياسة التحرير الاقتصادي منذ بوابات التسعينيات، إلا أن ما يحدث على أرض الواقع يشير إلى عكس ذلك حيث كثرة الشركات الحكومية أو شبه الحكومية التي تسيطر على مفاصل العمل الاقتصادي، مما جعل القطاع الخاص محبطاً ومنافسة غير عادلة، ويرى أن تلك الوضعية نالت من فعالية وزارة المالية والاقتصاد الوطني فيما يتعلق بالولاية على المال العام، والولاية على إدارة الاقتصاد الوطني وجعلتها تتفت متفرجة، ومن ثم أصبحت مجرد إدارة خزانة يفقدانها السيطرة على ولاية المال العام، وعلى إدارة العملية الاقتصادية، ويوضعون بضرورة إحداث تحولات.
جذرية سياسات وإدارة القطاع الاقتصادي، على أن تُشوع إدارة القطاعات الاقتصادية للدولة من قبل فريق تتولى له القدرة والحماية.

قبل ذلك، يجب أن تكون سياسات خلاقة وجريئة لتحرير وتفجير طاقات الاقتصاد السوداني الضخمة الحتمية، وإجراء جراحة الشوائب الكثيرة التي تثقل ساحلها، وتمكين ولايته من المال العام.

وإدارة الاقتصاد الوطني بعملية وحرفية.

يرى بعض الخبراء والمراقين أن هناك إهالاً شديداً بلقاء التخطيط الاستراتيجي حيث تتوعض الخطط والاستراتيجيات التي لا تتبلنها موارد وتتفاجأ الإجراءات والسياسات السليمة وتكتسبها أهداف غير واقعة.

ويرون أن هناك ضرورة لتقييم السياسات والإجراءات والخسائر والآثار بالخطط السابقة قبل الشروع في إعداد خطط واستراتيجيات جديدة.

ويضيفون أن خطة السوداء المعلقة تحتاج إلى ضعف مستقبلات السودان.

أصحاب الخبراء الاقتصاد معوقات التخطيط التنموي السوداني و

الأتي:

- عدم الاهتمام بتوفير البيانات الاحصائية الدقيقة اللازمة لعملية التخطيط.

- عدم الأخذ بالتخطيط الإقليمي والذي يعكس مشكلات الريف وأولوياته في التنمية لمحاربة الفقر والبطالة وإزالة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية.

- عدم الاستقرار السياسي والأمني.

- عدم استغلال الموارد بصورة متتاليّة.
الطرق الاتجاهية للتنمية البشريّة في السودان

- ضعف استقطاع وتحرك الموارد الحقيقية.
- غياب الرؤية الفلسفية والمنهجية العلمية للعملية التخطيطية.
- غياب اللازم المركزية الإدارية الحقيقية والمشاركة الشعبية.
- الفساد المالي والإداري والذي استمر في الفترة الأخيرة وأصبح عاملاً مثبطاً للعملية التنموية.

8. يمكن إيجاز المشاكل المتعددة التي تواجه الاقتصاد السوداني على النحو التالي:

- خروج قطاعات كبيرة من دائرة الفائدة من معدلات النمو التي حدثت بالسودان.
- سوء إدارة الموارد الوطنية بشكل عام وإهدارها بكم كبير من الأحيان.
- سوء الإدارة الاقتصادية والسياسات الاقتصادية لغياب الرؤية الواضحة وتحديد الأهداف.
- التلاعب بالأرقام الإحصائية وتضخيمها لاغراض سياسية الأمر الذي يقود إلى أخطاء في التخطيط نتيجة اعتماده على البيانات والإحصاءات غير الدقيقة.
- الخلل الواضح في ترتيب الأساليب بالنسبة للحكومة.
- ارتفاع معدل النمو مع سوء التوزيع وهشاشة وتشوه الهيكل الاقتصادي.
- ارتفاع تكلفة التثبيت الاقتصادي من الناحية الاجتماعية.
- الحاجة إلى مراجعة دقيقة للمركزية.
- استمرار ارتفاع معدلات الفقر في ظل عشوائية إدارة وتنفيذ الخطط والبرامج التي تتم بالقضاء للشروط الضيقة من المجتمع.
التباين الاجتماعي يمكن أن يؤدي إلى تقويض استقرار الاقتصاد المكلي.
• ظل غياب الموجهات الإرشادية.
• ارتفاع تكلفة إدارة أزمة دارفور من جوانب عديدة وأولها عدم علاج المشكاة متوجد واحدة واعتماد حلول جزئية لا يكتمل لها
النجاح والاستمرار فتهدد الورود.
• اعتماد مكاسب السلام على المساندة الخارجية وسياسات التنمية.
• حاجة البنية الأساسية إلى إعادة تأهيل وتنمية أكبر تراعى التوازن.
• التنفيذ حسب الحاجة بناءً على الأولويات والأسئميات.

يرى هذا الكتاب ضرورة إجراء دراسات قطاعية هامة منها على سبيل
المثال (المراعي) ذلك أن الصراع يُغيّ مجالي تحول إلى صراع على الثروة
الناضجة بدلاً عن المواد المستدامة. كما أن الصراع على استخدام
الموارد الطبيعية بين قبائل الشمال وقبائل الجنوب قد يتحول إلى صراع
بين القبائل الشمالية المتجوعة شرقاً وغرباً يُحزم السافانا.

10. يرى الخبراء أن هناك انخفاضاً متنژراً (متوانياً) لمساهمة الرأي
ال الفني في السياسات والقرارات والإجراءات.

ويشيرون إلى أن الموازنة العامة لا تعكس نقل الأداء الاقتصادي.
السودان شح المعلومات المتعلقة بالقطاع التقليدي. الأمر الذي يدفع
الجهاز الإداري الاقتصادي (الاتحاد والولائي) يغيب بعض الأحيان إلى
توفير إحصائيات غير واقعية. وقد ساهمت هذه الظاهرة في
انهيار الاتحاد السوفيتي حين عمدت الدولة السوفيتية إلى تزيف
الإحصائيات والمعلومات، وأقنعت المخططن العلم بالمساهم وحببت
المعلومات الصحيحة لإعداد الخطط والبرامج السليمة.
11. هناك إجماع على أن السودان يمر بأزمات اقتصادية متعددة قد تزداد تعقيداً ما لم تتخذ التدابير اللازمة. وقد تمثلت أسباب هذه الأزمة في ضخامة الصرف مقابل تراجع الدخل، ويفض الحكث بعض هذا الصرف تفاخر ونسيابي وأمني من غير سقف، ومثل هذا الصرف يعتبر صرفاً تضخميًا حتى لو كان من موارد حقيقية (Real Resources) لأنه صرف لا يقابل عمل إنتاجي. ومع العلم بأنه لا إنتاج ولا اقتصاد ولا بلاد ولا عباد بدون أمن، إلا الأمن الحقيقي الذي ينبغي على التراضي والتعايش السلمي بين مكونات المجتمع.

12. رغم فرضية ارتفاع الدخل الحكومي فإن المجز الذي يمكن مقدراً بنسبة 7% منخفض نسبة لارتفاع أسعار البترول مؤخرًا عن المتوسط المستخدم في تقديرات الميزانية (36 دولار للبرميل). ومن ثم فإن أسواق الحالات يتمثل في تزايد التضخم مع الربح الالكتروني؛ وهي حالة ضرية العالم، منتصف السبعينيات من القرن الماضي، وهناك مؤشرات على الاقتصاد السوداني تشير إلى سحب تلك الحالة تتمثل في التضخم، الربح الالكتروني، نسبة نمو منخفضة، وقوة شرائية منخفضة.

13. فيما يتعلق بحساب ترسيخ عائدات البترول (Stabilization Account) معلوم أن حكال عائدات البترول الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول بأكثر من السعر المقدر في المواقع (حصاد 63 دولار للبرميل مقابل 114 دولار للبرميل عام 2010م) تستخدم لبناء صندوق امتصاص الاضطرابات الاقتصادية (Economic Shocks) ولكن لا واقع الحال في السودان تم استخدام هذه الموارد مما أدى إلى انخفاض
الاحتياطيات من النقد الأجنبي وارتفاع أسعار العملات وانخفاض
الجنيه السوداني والتضخم. وتوج هذا الضرر بوصول خبراء الاقتصاد
بضرورة إعادة تمويل صندوق امتثال الصدمات نسبةً للزيادة
الكبيرة الأخيرة في أسعار البترول.

14. الصرف على الخدمات الضرورية للبناء المجتمعي، الصحة والتعليم،
مياه الشرب، طرق عامة وريفية، ويتطلب ذلك دراسة دقيقة لتطبيق
أولويات الصرف عليه، وعدم ترحيله للولايات بدون مساحة، ومعرفة
المركز بأن الولايات تركز على صرف المرتبات والعتمديات تركز
على الصرف الأمني والإسراف.

15. لا يتوقع الخبراء والمرافعين إعفاء الدون السودان الخارجية بسهولة
لأسباب سياسية وإجرائية ذلك أن إعفائها يحتاج إلى موافقة برائات
تلك الدول فلا الأمر ليس بيد الرؤساء. وما تبقى من الدون حتى بعد
التقسيم الداعم على حجم السكان في السودان الشمالي يقدر بحوالي
30 مليار دولار وتتراوح ما بين 3 - 5% سنوياً. وبالتالي يصعب على
السودان الشمالي تأميم إعفاء هذه الديون من المجتمع الدولي لأسباب
سياسية و إجرائية.
كيفية الاستفادة من الفرص المتاحة:

مقدمة:

عند البدء، وضع أطر لخطط تنمية مستدامة وطموحة فإن ذلك لا بد أن يكون مسبقاً بعدد من الإجراءات الهامة التي تطرقتنا لها الفصول الأول والثاني وخاصة فيما يخص جوانب "الهوية الوطنية" وتوفير بيئة ديمقراطية يتم خلالها التضامن الوطني وتجاوز جراحات الماضي سكليها. ومع اتفاق مع كثير من الباحثين والدراسين والمفكرين أن عملية بناء الأمة ذات الهوية الوطنية الواحدة أمر يحتاج إلى عقود من الزمن إلا أننا علينا أن نتخذ من ذلك ذريعة لتجاوز الأمر، بل لأبد من أن نبدأ فجر السياسة ونحدد الدعائم ونبشر بها ويبدوا ذلك من خلق حذ أدنى من التراضي الوطني وقبول الآخر المخالف في الثقافة والعرق والدين وإقرار التساوي في المواطنة وحقوق والواجبات. فكيف نبشير بذلك؟

أولاً: يجب تهيئة مناخ جديد لحميته وسعده تقوم على المواطنة المتساوية في الحقوق والواجبات أمام القضاء. وأن يبني ذلك على أساس أن الدولة ستكون دولة مؤسسات لا تخضع لحكم فرد ولا حزب ولا جماعة معينة. وأن يكون لهذه الدولة ثوابت لا تتغير حتى وإن تغير من يحكمها وأول هذه الثوابات.

- إشاعة الديمقراطية قولاً وعملًا من خلال إطلاق الحريات العامة بحيث يصبح بيئة الإمكان حريات التعبير والتنظيم والعمل والتنقل
والعبادات والمعتقدات الدينية والفكرية. وأن يكون لكل فرد أو
جماعة أن يختاروا كيف يعيشون وماذا يعملون وأين يذهبون في
الحدود التي يسمح بها القانون القائم على احترام حقوق الإنسان
والذي يراعي عدم فرض أيّة وصاية من أي نوع من فرد أو مجموعة
على أي جهة.

ب- أن يتم إدارة شؤون البلاد من خلال المؤسسات التي تعمل ضمن أطر
محددة يرسمها القانون وتضع آليات عملها الجهات المعنية
بتخطيط الاستراتيجي وذلك في اتساق مع التوجه العام لخطط
تنمية المستدامة لحماية المجالات. وأن يتم ضمانة ممارسات
العمل في الدولة ضمن نطاق محدد يحتفظ الجوهرية والشفافية
وبراعي قيام ما يلزم من أجهزة رقابية تتبع تنفيذ الخطط والبرامج
وتخصيص الجمع للمساءلة والمحاسبة في نطاق القانون دون التهاون
مع أي تخطيط للحدود المرسومة.

ت- أن يتم تولي سلطات أيّة وظيفة في الدولة قلت أو علا شأنها على
أساس معايير الكفاءة والتخصص والخبرة ولا مجال لتحقيق أي
شخص بأي عمل على أساس الولاء أو الانتماء السياسي. وهذا يعني
فتح الباب وتوزيع الفرص أمام الجميع للمشاركة الشرفية ضمن
شراكة وطنية لا تدخل فيها فبلية ولا جهوية ولا انتماءات سياسية
ولذا يمكن الولاء من الجميع للوطن فقط.

ث- أن يكون هناك قضاة مستقل وقائم على قوانين عادلة وصارمة
بتساوي أمامها الجميع وأن يصبح القضاء هو حامي الدستور وحمى

[255]
حقوق وواجبات جميع المواطنين على قدم المساواة. وليس هناك مجال للقبلية أو الحسب والنسب وإنما الجميع كأسنان المشتركة بينهم بناءً على دين أو لون أو عرق أو معتقدات.

ج- أن يتم تنفيذ خطط التنمية المستدامة بصورة متوازنة تراعي تحقيق العدالة في توزيع فرص التنمية وتوزيع الاستثمارات والثروة بالقدر الذي يجعل لكل الأقاليم التي ظلت في السابق تتال حظاً أوفر في برامج وخطط التنمية المستدامة. أن يتولى وضع هذه الخطط أصحاب الاعتقادات العلمي واستراتيجي مدرس، يراعي التوازن بين مطلوبات التنمية وأولوياتها وإمكانيات البلاد المتاحة لتنفيذها بالأشكال الأمثل، الذي يساعد على تحقيق الأهداف وتحقيق الغايات. وأن تصيح الاستراتيجية التنمية المتقدمة على سبيل المثال بخمس أو عشر سنوات، موزعة على خطط سنوية تدرج فيها برامج التنفيذ وفق جداول زمنية تخضع للمراجعة والتدقيق. ضمن ميزانيات سنوية يجري متابعة تنفيذها من الأجهزة المعنية التي سنورد تشكيكها فيما يأتي. وان تتم المحاسبة والمساءلة من ديوان المراجع العام الذي نقترح تدعيمه بأحدث التقنيات العلمية للرصد والمتابعة ومده بالكوادر المدربة، والتي تتصف بالنزاهة والشفافية كما عهدنا بها في هذا المرفق العام، ولنبي تدار البلاد بأسلوب علمي وشيفاء، لأبد من وجد جهات مسؤولة من وضع البرنامج والخطط المتقدمة في التنفيذ وعذ هذا الشأن نقترح ما يلي:
تشكيل مجلس أعلى للتخطيط الاستراتيجي ويكون هذا المجلس من مجموعة من الخبراء والمستشارين من ذوي الاختصاص والدراية العلمية ومن المشهور لهم بالخبرة الكافية والنزاهة. وأن يرأس هذا المجلس رئيس مجلس الوزراء أو رئيس الجمهورية ويتبع له العاملون في هذا المجلس ويت_enum تمثل جميع الوزارات وموضوعات الدولة ذات الصلة في مختلف مجالات عملها. على أن يمارسوا مهامهم بحرية تامة تبعًا للتخصصهم. يقوم هذا المجلس بوضع استراتيجية التنمية المستدامة يتفق على مداها الزمني وما تحتوي من برامج وفق أولويات الاعتدال الاجتماعي والتوجه نحو تطوير أقاليم وولايات السودان التي لم تتألق حظها من التنمية.- العقود الماضية ويتتفرع من هذا المجلس عدة لجان أو مجالس فرعية منها على سبيل المثال:

- مجلس أعلى للقوى العاملة والأجور يقوم بصياغة كافة سياسات التشغيل والعلاج والممارسات التي تخص كافة أنواع وظائف العاملين في الدولة وبطاقات وصنفها الوظيفي وتحديد سياسات الأجور في القطاعين العام والخاص. وأن يقوم هذا المجلس بإعادة صياغة قوانين العمل والاستخدام وتأشیه في ذلك الجانب من قضايا يتم النظر فيها بواسطة هذا المجلس. على أن يتكون هذا المجلس من أصحاب الخبرة والدراية والعارفين بهذا النوع من العمل من...
المجلس الأعلى للتخطيط الاستراتيجي.

- مجلس أعلى للتعليم والتدريب: ويكون هذا المجلس من أصحاب التخصص من العلماء والخبراء في مجالات التعليم العام والعالي ومن ذوي الخبرة في مجال التدريب. هذا المجلس سيكون له دور محوري حيث يتولى هذا المجلس والتنسيق مع المجلس الأعلى للقوى العاملة ومجلس التخطيط الاستراتيجي.

الاستراتيجي القيام بالاتي:

1. إعادة صياغة كفاءة خطط وسياسات التعليم العام والعالي والعمل على توحيد المناهج التي تدرس وتحديثها بما يتناسب واحتياجات التنمية المستدامة. وأن يكون توجه التعليم متطابقاً مع خطط التنمية حتى لا يحدث الخلل الذي نراه الآن من نقص في العديد من الكوادر التي تحتاجها التنمية من ناحية وفائض في كوادر أخرى تبحث عن فرص عمل تتاسب تخصصها ولا تجدها.

2. إن يتم إعادة صياغة المناهج بالقدر الذي يسهم في بناء روح المواطنة والواحدة التساؤلية واحترام التنوع العرقي والثقافي والدولي والاجتماعي وتوظيفها في إطار روح التسامح وقبول الآخر وخلق روح الإلهام والتجانس ورخاء الوطنية وحب الوطن وخاصة الناشئين. وأن يدعو لقيادة منطق الحوار السلبي والبعد عن العنف وحل الخلافات أياً ما كان مستواها بروح الحوار السلمي.
د قسم خيري-الليل

واحترام سيادة القانون. وزرع قيم الفضيلة والشجاعة
وروح التعاون من أجل بناء وطن عظيم.
أن يعمل على إعداد خطط لبناء تأهيل الكثير من
الشباب الباحثين عن العمل وإعادة تدريبهم بما
لاحتياجات التنمية مما سيساعد في القضاء على البطالة
والتسليب ويساعد في خلق روح التعاون والأمل في
المستقبل بين الشباب. وأن يعمل على نشر قيم الشفافية
والنزاهة والحث عليها من خلال ما يقدم من برامج
تدريبية وتو độngية عبر الإعلام والصحافة ومناهج إعادة
التدريب والتأهيل.

أن يعمل هذا المجلس على دراسة نظام التعليم العام
وخاصة فيما يخص التعليم الخاص والأهلي من حيث
توحيد جميع المناهج في التعليم العام بكل القطر. وله
أن يستعين بأفضل الخبرات والتجارب العلمية بالقدر
الذي يزيل التفاوت في حكم المعلومات التي يتقاسمها التلميذ
في المراحل السنية المختلفة، وأن يكون عظيم وسادة
هذه المناهج مستبناً من قيم وتقاليد وموروث السودان
دون أن يتفصل عن المعارف العلمية المطلوبة في مختلف
المجالات، وأن يراعي استخدام أحدث التقنيات في ذلك.
أن يعيد النظر في مناهج الجامعات، وأن يعيد صياغتها
بحيث يصبح هناك تخصصات تحتاجها البلاد بالقدر
الذي يغطي الحاجة إلى الأيدي العاملة المدربة لتفطى
سحافة خلط وبرامج التنمية المستدامة، مع مراعاة عدم
غرابة هذه المناهج عن واقع وموروث البلد وأن تربط المناهج الطلاب بمجتمعهم وتاريخهم وأرثهم الشمالي والحضاري الشريزي المتواضع. مع ضرورة الأخذ بأفضل ما وصل إليه العلم في القرن الحادي والعشرين من معرفة بما في ذلك اقتصاد المعرفة والتقنيات الحديثة.

أسلوب عمل وآليات قيام هذا المجلس بأعماله، تحدد ضمن القانون والضوابط التي تحدد كيفية عمل المجلس الأعلى للتخطيط الاستراتيجي، وأن يعمل وفق جداول زمنية محددة ترسم وفق البيانات التنظيمية التي يضعها المختصون والمعنيون في هذا الشأن، لتحديد العلاقات الرأسية والأفقية بين هياكل هذه المجالس وأجهزة الدولة ذات الصلة. برأس هذا المجلس وزراء التعليم العام والعالي، ويتبع للمجلس الأعلى للتخطيط الاستراتيجي الذي ينبغي أن يكون على رأسه المستولى التنفيذي الأول في الدولة، سواء كان رئيس وزراء أو رئيس جمهورية على أن تتخذ قراراته بالتصويت بالإجماع إلا في حالات تختلف فيها الرأي ويسود رأي الأغلبية.

المجلس الأعلى للعدالة الاجتماعية:

يتبع هذا المجلس للمجلس الأعلى للتخطيط الاستراتيجي ويرأسه وزير الشؤون الاجتماعية. تحدد آليات عمله ونهج تنفيذ خططه وبرامجه ضمن القانون المنظم لعمل المجلس.
الأعلى للتخطيط الاستراتيجي وتصب خططه في هذا المجلس لتتوافق ضمن الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.

يتولى هذا المجلس دراسة واقتراح الحلول لضمان ارتباط القضايا المدنية بتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال شبكتين للأمان الاجتماعي، التي تتناول رعاية الأطفال المشردين والأيتام والقروء ورعاية المسنين والمحتاجين من العمل. ويتولى حماية تلك المجموعات الضعيفة والمستهدفة من السكان من الفقر والمحتجزين ودراسة حالاتهم وتأمين كافة احتياجاتهم من سكن وإعاشة وتدريب، بما في ذلك المجالات التي يستطيع القادمون منهم العمل فيها. وذلك بهدف إشباعه روح التكافل ومحاربة الفقر والتشرد مما يحد من معدلات الجريمة ويساعد في ربط النسيج الاجتماعي من خلال إعداد هذا القطاع العام من المجتمع.

العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تبني برامج مساعدة المطلقات والأرامل وضمان عدم النسيان في ذلك، بخلق برامج تدريب وفرص عمل أو توفير تمويل أصغر لقنوات مشاريع تجعلهم يحصلون على عيش صحراً: دون أن تهدل صمانتهن وذن بذك إلى يسهمون في رفع مستوى نمو الحاكم ويساهم في الإنتاج مما يساهم في إيجابياً في الناتج المحلي الإجمالي.

يقوم هذا المجلس بوضع سياسات وبرامج استقرار النازحين واللاجئين السودانيين وغير السودانيين بحث أيضًا قدن أن تزول
حالات اللجوء والنزوح وأن يجد الجميع الاستقرار في بلدانهم، وقراهم وأن يتحولوا إلى منتجين يساهمون في زيادة الناتج الإجمالي المحلي. من خلال توفير عوامل الاستقرار المطلوبة من سكن وفرص عمل ومن خلال توجيه فرص الاستثمار بالتنسيق مع المجلس الأعلى للتخطيط الاستراتيجي، نحو أماكن هذه الجموع بالقدر الذي يؤمن لهم الاستقرار وفرص العيش الكريم.

أن يعمل هذا المجلس وبالتنسيق مع المسؤولين في المجلس الأعلى للتخطيط الاستراتيجي لوضع برامج حوارية الفقر ومنع التسول الذي أصبح ظاهرة اجتماعية ملهمة للنظر. وذلك عبر إيجاد برامج وفرص عمل أو تمول لهذه الشريحة من المواطنين والعمل على تسخير قدراتهم للعمل المنتج ضمن خطط برامج معدة خصيصاً لذلك لتمكينهم من كسب عيشهم بكرامة.

العمل من خلال برامج توعية وثقافة عبر إجهزة الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة على نشر روح التكافل والتعاون بين أفراد المجتمع وأن يعمل على نشر ثقافة احترام الصغير وعطف الكبير على الصغير والتبعيد بالوطن الواحد النافذ بالخير.

وأن يستفيد من القدرات الإبداعية للكتاب والشعراء والتربيون للتبشير بقيم العدالة الاجتماعية والفضيلة والنزاهة عبر برامج حوارية أو تمثيليات أو أشعار وخلافها على بث ثقافة الفضيلة ومحاربة الرذيلة والمخدرات ومحاربة الجريمة.
هذا فيما يخص آليات توفير المناخ الملائم للتنافس الإيجابي للتوجه العام وسقية إدارة شؤون الحياة العامة في دولة ديمقراطية قيّمة على روح المواطنة الواحدة المتحكّمة والمتعاونة والمؤمنة بوحدة المصير والهدف. أما فيما يخص المحاور البناء التي نرى أن يتم التركيز عليها في التخطيط الاستراتيجي ضمن مسار التنمية الذي اخترناه آنفاً في الأبواب السابقة فإننا نرى إعطاء الأولوية للمحاور التالية ضمن ما نقترحه من فلسفة اقتصادية تراعي العدالة الاجتماعية وذلك على النحو التالي:

البدء لأصب من التأكيد على أن الأساليب الشواعي الذي يدار به الاقتصاد السوداني وتنفّذ عبر خطط التنمية الشجاعة لا بد من التخلص منه تماماً. ويظل العلم وفق مفهوم اقتصاد السوق القائم على آليات اقتصاد المعرفة، يصبح دور الدولة هو الاهتمام في المقام الأول بالتحليط الاستراتيجي للاقتصاد وتوفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ هذه الخطط على أن يتولى القطاع الخاص تنفيذ هذه المشاريع من خلال دوره كسائر لقطار التنمية. فالقطاع الخاص بمثل الألياف والبرامج لتنفيذ مشاريع التنمية من منطلق اعتماده على فلسفة الربحية وبالتالي ما لم يكن هناك إنجاز فلا يوجد عائد مادي. وبالتالي يمكن الاعتماد على القطاع الخاص لإنتاج المشاريع بالمواصفات المطلوبة وفق الزمن المحدد لأن توجهاته ربحية وليس خدمية. وعلى أن تكون الدولة الاهتمام بالجوانب التي لا تعتبر ربحية ولا تتمارس الموانئ ك недوب ومراكز الضرورية التي تقدمها للمواطن كحال حياة وتوزيع المرور وتقديم ما يناسبها من خدمات. ومن هنا ستركز على المحاور الآثة مكافآت واجبة التنفيذ في إطار خطة وطنية استراتيجية للاقتصاد المستدامة وهي:
أولاً: لا بد من إعادة النظر في أساليب وضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي ظلت منذ فجر الاستقلال توضع بأرقام تقديرية هي في غالب الأحيان بعيدة كل البعد عن الحقيقة. ويجذر أكثر من الأحيان أن يكون التلاعب بالأرقام والإحصائيات لأهداف سياسية تدل على قصر نظرة من يقوم بذلك ويعده عن الحراسة على المصلحة العامة.

لذا بات من الضروري أن يتوقف أي عمل تخطيطي أو صياغة سياسات ما على الأرقام التقديرية. ويمكن هذا الشأن يقترح المكتب تأسيس آلية داخل جهاز الإحصاء الوطني تعمل على القيام بمسوحات شاملة بغرض إعداد سجلات جديدة تشمل كافة الإحصائيات بدءاً من مسوحات تعداد السكان وتوزيعهم على الأقاليم وكذللك لأبد من القيام بإجراء مسح للوظائف والمهن الموجودة وإعداد تصنيف وظيفي للكادرين على العمل بالسودان، حتى يتسمى معرفة حجم القوى العاملة الحقيقية وبناءً عليها يمكن معرفة فائض العمالة الذي لا يجد فرص العمل ليتم إعادة تأهيله ومعرفة نوع المهن والوظائف والتخصصات التي فيها قصور، بحيث تضمن هذه خطط التعليم والتدريب. ويمكن أن يتم ذلك بالتعاون بين المجالس المتخصصة التي اقترحناها كما سبات السياطي في هذا الفصل. من هنا تكون نقطة البداية الصحيحة للتخطيط الاستراتيجي القائم على إحصائيات واقعية وإعداد الدراسات اللازمة لتطوير القوى البشرية الضرورية لإنجاز خطط وبرامج التنمية المستدامة، ومن هنا تبدأ خطط مشاركة الفقر والعطالة بصورة علمية.
ثالثاً: يجب أن يتم إعداد خطط التنمية المستدامة باستضاح الخطط الإقليمية لمناطق أقاليم السودان وأن يتضمن ذلك خريطة استثمارية توضح فرص الاستثمار بكل أنحاء السودان وأنواع المشاريع المطلوبة لتنفيذ ضمن خطة التنمية المستدامة. على أن يراعى ذلك القيام بما يلي:

- ضمان حسن توظيف الموارد بالشكل الأمثل الذي يحقق الهدف منها وضمان تحقيق أعلى معدلات الإنتاجية من خلال استخدام الحزم التقنية الصحيحة.

وضع سياسات ضريبية تدرج تبعاً لمسئيات الدخول ومنع التهرب الضريبي ووضع الآليات اللازمة لتشخيص المتهربين وتقديمهم للعدالة لنيل ما يستحقون من عقاب باعتبار أن ذلك تعدياً على الحق العام.

أن لا يتم تنفيذ أي مشروع أياً كان نوعه إلا بناءً على دراسة علمية يقوم بها نفر من أهل الدراية والعلم وأن لا ينفذ أي مشروع بالتحديد في المجال العقاري إلا بناءً على التوثيق من الحاجة الضرورية وذلك حفاظاً على المال العام.

محاربة الفساد بكافة أشكاله من خلال وضع القواعد الصارمة والرادعة والتأكيد على ممارسة الشفافية في كافحة الأعمال بحيث يجب أن يسود مبدأ أن لا حقوق بدون مسئوليات ولا جريمة بلا عقاب ولا إنجاز بلا ثواب.

ثالثاً: لا بد من وضع خريطة زراعية توضح طبيعة ومناخ وصلاحية كافة المساحات الصالحة للزراعة في السودان، وأنواع المحاصيل المناسبة لطبيعة
الأرض والمناخ والموسم المناسب لزراعة حبوب القمح وعدد الحبوب من преимуществة المتززتع بأي قطعة أرضية على رأس إنتاج الفلاحين من المحاصيل.

واحدة من أهم الاستراتيجيات التقليدية لجذب المستثمرين والبحث عن أسواق جديدة للمنتجات الزراعية، فمجال صناعات التجهيز لها الإنتاجية الزراعية وتحقيق نجاح هذه المشاريع وضمان تحقيق أعلى درجات الإنتاجية، مع أهمية الاستدامة لزراعة الحبوب في صيغة صياغة علاقات إنتاج عادلة تعود بالنفع على المجتمع وتحفز المزارعين للاستمرار في الزراعة مع التطوير المستمر والاتجاه نحو المحاصيل.

ربما: لا بد من استخدام أفضل السياسات التسويقية وخلق آلية ترويج لتسويق المحاصيل الزراعية السودانية التي لا تدخل ضمن خطة التنمية الصناعية للمشاريع الزراعية، فمجال صناعات التجهيز للمنتجات الزراعية وأن يستمع بهجاء ذو درجة علم ومعرفة في القيام بذلك ويفضل أن تكون هذه الآلية تابعة لوزارة التجارة.

خاصةً: منعاً لأي تلاعب وحرضاً على حماية الحبوب من خلال التحقق من خلال أعمال الوسادة والسفر والتحلي بدوره وحجة حق وعملية على محاربة الفساد والمفسدين، يتم تأسيس هيئة وطنية مركزة لل.RestControllerات. تتبع هذه الهيئة للاستقرار في مناخة مثلى على اساسية مسؤولية من ديوان المراجعة العامة، وتتطلب طبعة العمل في هذه الهيئة مشاركتهم. يتم اختيار جميع العلماء في هذه الهيئة على أساس الحكماء المهنية والنزاهة ويقومون بأداء قسم من البحث عن أي مكونات شخصية استناداً على مواقفهم. تتوالى هذه الهيئة النظر في كافة طلبات
الجهات التي تترأس تنفيذ أي مشاريع في الدولة وتقوم بتحديد شروط التقدم للمنافضات وتشتهر كافية الإجراءات اللازمة للفتتها بكل شفافية ونزاهة، وكمى ذكرنا سيتولى القطاع الخاص التقدم للمنافسة على هذه المناقصات والتنفيذ وفق الشروط والمواصفات ويتبع العمل المنفي المعني من مهندسين وخبراء واستشاريين.

سادساً: تلبية تماماً كافية الجهات الحكومية التي تقوم بتثبيذ مثل هذه الأعمال مثل إدارة الطرق والجسور ووزارة الأشغال وما شابهها من مصالح حكومية لأنها أصبحت مناطق تحكمس لعملية غير منتجة وبالتالي تتلقى تنفيذًا للتوجه القاضي بتغليب حجم الجهاز الحكومي المترهل ويمكن أن يستفيد ببعض أصحاب الخبرة والاختصاص من هؤلاء يُدعى تكويد البناء.

سابعاً: يتم إطالة الجهود البارمة لتمكين القطاع الخاص من القيام بالدور المنطقي منه في إنجاز مشاريع التنمية المستدامة لابد من إسناد كافية المشاريع وخاصة في مجال البنية التحتية لهذا القطاع مع العمل على تطوير القطاع الخاص من خلال إيلاء مزيد من الاهتمام لخلق جيل جديد من رواد الأعمال والمدراء من خلال تبني وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة على النحو التالي:

- لا يزال القطاع الزراعي يمثل المصدر الرئيسي للنمو المتواصل في الاقتصاد السوداني، لا سيما ظل التغييرات الرئيسية في سياسات الاقتصاد المحلي والسياسات القطاعية التي أدخلتها الحكومة بهدف تحسين حواجز الإنتاج في هذا القطاع منذ عام 1992. ومع ذلك -
الطريق الثالث للتنمية المستدامة في السودان

مازالت نظم الإنتاج والتسويق الزراعي تعاني من ضعف بين وحدة الحكماة بالنسبة لحجم من القطاعات الفرعية للمحاصل الرئيسي والإنتاج الحيواني، والذي يعود بعض الأحيان إلى التدخل الحكومي. ويتعين معالجة ضعف الكفاءة من خلال تحسين خدمات المساندة وإدخال تغييرات تقنية ومؤسسة وواصلة تخفيف القيود التنظيمية لبعض الأسواق النوعية، والإصلاح الزراعي وتطوير بنية أساسية استراتيجية، ومن ثم فإن مستقبل السودان الاقتصادي والاجتماعي يقع في تعمير القطاع الزراعي (المكري والمروي) بشقيهما النباتي والحيواني من خلال تشجيع دخول مستثمرين جديد من القطاع الخاص وخاصة المستثمرين الجدد في المشروعات الصغيرة والمتوسطة وضمن الاعتبار ضخامة المجال الزراعي ووفرة الأراضي الصائحة للزراعة ووفرة المياه والأعداد البائيلة من خريجي الزراعة وغيرهم من الباحثين عن فرص العمل، واضعين الاعتبار أن هذه المهمة تحقق الآتي:

ا. زيادة كبرى في النتائج المحلي الإجمالي من الزراعة والاستخدام

ب. محاربة الفقر من خلال تمويل مشاريع الخريجين الذين سيستوعبون ضمن مشاريعهم أعداداً كبيرة من العمال الزراعيين، ويعتبر القطاع المكري على وجه الخصوص مستودعاً للفرص في السودان ونصيبه أوفر نسبة الفقر. كما أن مشروع الجزيرة أكبر المشاريع الزراعية في أفريقيا والشرق الأوسط قد واجه ظروفًا غير عادية من الإهمال وتعهد

268
تدميره، وينبغي الأخذ برأي أصحاب العلم والدراية في هذا الشأن وأورد هنا بعضًا مما كتبته الأستاذ الدكتور محمد زين العبدين الرجل العالم الذي مكان من المفترض إلى ظروف طبيعية أن يكون محافظًا لهذا المشروع يوضح فيه ما لحق بالمشروع ولا يحتاج الأمر منا لتعليق ونص ما كتبته كما يلي:

"السابق إلى أن هنالك نظام الأنداد يعملون بكل جهدهم لتدمير مشروع الجزيرة وتشريد أهله وسلمهم أرضهم للمستثمرين الأجانب تباعًا لخطط الخصخصة ووصفات صندوق النقد الدولي ليصبح كل المزارعين بالمشروع ومعهم العمال الزراعيين وسكان المكنابي عطالة لا عمل لهم بعد خصخصة المشروع ومعهم للشركة الأجنبية العالمية الكبرى ليصبح مشروعًا تقوم بكل مراحل عملياته الزراعية على الآلة والبيكينة الزراعية يُرضى كثيرون السكان يعتمدون على العمل الزراعي اليدوي ويعتبر تكلفة الإنتاج بالأيدي العاملة أقل تكلفة من تكلفة الإنتاج بالألة الزراعية وأكثر جودة منها. ولقد تم تجربة البيكينة الزراعية بمشروع الرعد الزراعي في عملية حصاد القطن فكانت التكلفة عملاً بالآلة أعلى من تكلفة حصاد القطن بالأيدي العاملة والحصاد بالأيدي العاملة أكثراً جودة من الحصاد بالألة ومكان قطناً من الدورة الأولى ليصبح قطناً أكثر مثالية بالسوق العالمي. وإجراء العمليات الزراعية بالألة لا يكون مجدياً إلا في حالة شح العمالية اليدوية. وكما قلنا من قبل إن وجود العمالية اليدوية في كل مراحل
الطريق الثالث للتنمية المستدامة في السودان

الإنتاج حتى التصدير يعتبر حركة حياة كاملة لا يمكن تدميرها
بواسطة أي دولة رشيدة ترعي شعبها وتكلفه.

_skill: بور الحرب منذ حرب الجنوب إلى حروب جبال النوبة والنيل
الأزرق ودارفور وشرق السودان وكل المناطق التي ترفع دعاوى التهميش
هي Ø هذا القطاع. وعلى هذا التصدير هذا القطاع وإدخال التكنولوجيا
البسيطة والموسطة والنهضة به ستزيل أو تخفف من الآثار المدمرة
للتنمية غير المتوازنة التي أفضت إلى الفقر والجوع وإلى الحروب المتعددة
Ø جميع أطراف السودان. وتدعى إلى تحسين التنمية البشرية وإنهاة أو
تقليل الفين الاجتماعي ومكان هذا هو صمام الأمان للسلام المستدام
وهقف الحروب بصورة نهائية وثابتة.

- هناك شبه إجماع على أن انفصال الجنوب أدى إلى خلل Ø أكثر
من المؤشرات الاقتصادية والتي أهمها الفقر النسبي وما يتبع من دعاوى
التهميش Ø بقية أنحاء السودان. مع ملاحظة الارتفاع الكبير في
الصرف الجاري مقارنة مع الصرف الاستثماري أي ليس هناك ادخاراً
ولا يتوقف بعد الانفصال تغيير الوضع إلى الأحسن. وقد حدث ما توقعه
مايرون ببواطن الأمور وبات السودان على شفير الهاوية كما ذكر
هذا الكتاب Ø أكثر من ممكان Ø هذا الكتاب.

- هذا الجزء الناتج عن الأزمة المحلية المتمثلة Ø انخفاض نسبة
العائدات الحكومية لإجمال الناتج القومي (8 - 9%) يعني أن الدولة
بشقيها الحكومي والخاص لا تقدم ما يكفي للالدخار والاستثمار

| 270 |
لحصول التنمية الاقتصادية الاجتماعية، كما أن التضخم يمثل ضريبة عالية على الفقراء في الريف وفي الحضر ولابد من تحريك قطاع الصادر وتشييطه من خلال مضاعفة الإنتاج.

يمكن للحكومة أن تنجح في التخفيف من الأزمة الاقتصادية المائلة وحدتها المتوقعة ولكن يتوقف ذلك النجاح على:

- التوسع في القطاعات الإنتاجية الحقيقية ومعالجة القضايا المرتبطة بها والاعتماد على العمل الجاد المبنى على العلم والخبرة والتقنية الحديثة لمضاعفة الإنتاج ورفع إنتاجية الأرض والإنسان.

- الاتجاه نحو تخفيف سكك الإنتاج من خلال الاستثمار في إنتاج البذور المحسنة ذات الإنتاجية العالية واستخدام الحزم التقنية الحديثة ورفع معدلات الإنتاج.

- تشديد الإنفاق الحكومي من خلال توجيهه لصرف مزود على بناء الكودر البشرية والتنقل من الجيوش الجرارة من الاستشاريين والدستوريين الذين لا يقومون بآي عمل حقيقي وإنما عينوا لأسباب سياسية في شكل ترخيص وذوبخ الموارد للمشاريع التنمية.

- إيقاف البناءات الخاصة بالمؤسسات الحكومية (عمر الأبراج) التي ليست هناك ضرورة لها وإنما تتخذ ذريعة لتحقيق مكسب مالي شخصية للقائمين عليها من المفسدين.
الاهتمام بالقطاع التعليمي مع التركيز على الجانب المهني والتقني
فهذا هو الاستثمار الحقيقي الذي يحرك عجلة الإنتاج ويمد مشاريع
التنمية بالموارد الضرورية.

الارتكاز على التخطيط المتكملي المبني على إحصاءات دقيقة حتى
يقوم التخطيط على أسس واقعية صحيحة. فالاقتصاد السوداني أصبح
فترة طويلة يتركز على تخطيط غير متكملي.

إعادة هيكلة الدولة والعمل على تخصيص الهيكل الحكومي المترهل
سواء على المستوى الاتحادي أو الولائي. ويجدر هذا الشأن لا يبرد من قيام
هيئة حكومية تعنى بحماية المستهلك والرقابة على أسعار السلع
والخدمات ومتانتها وروصت المخزون الاستراتيجي للدولة. ولتتمكن هذه
الهيئة من القيام بعملها لا بد من إعطائها الصلاحيات القانونية وتوفير
موارد كافية من مقتني الأسعار المؤهلين ومنحهم سلطة الضبط
القضائي بالتنسيق مع إدارة مراقبة المواصفات والجودة وغيرها من
الجهات المعنية بمراقبة السلع التي تدخل البلاد من الخارج ووضع معايير
سودانية للمواصفات يعتمد عليها بعدها ذلك ويناسب الكثير من أهل العلم
والدراية. ويجدر هذا الشأن من السودانيين الذين يمكن الاستعانة بهم.
كما تتولى وضع سياسات للتحكم في أسعار السلع والخدمات من
خلال وضع استراتيجية وطنية تعني بذلك.

- يؤيد هذا الكتاب ما أوصي به خبراء الاقتصاد من ضرورة توجيه
السياسات الاقتصادية نحو تنمية الموارد والاستفادة من الإمكانيات
المحلية وإنتاج السلع والخدمات البديلة للاستيراد، مع عدم التخلي كشراً على الاستثمارات الأجنبية نسبة لحساسيتها ولحساساتها الخاصة، ورغم ذلك لابد من الاستثمار في الترويج للمشاريع الاستثمارية وتقديم الحوافز الجاذبة.

يؤيد هذا الكاتب ويوضح بوضوح برنامج محدد بالتشاور مع الولايات بحيث تتلزم كل ولاية بإنجاز معين من خلال فترة زمنية محددة على أن توفر لها المدخلات اللازمة وذلك لخلق ترابط اقتصادي بين أقاليم السودان المختلفة وفقاً للميزنة النسبية لكل ولاية.

يوصى هذا الكاتب بالتحفيز المناسب للمنتجين بمعنى ربط العائد الأجري بالإنتاجية.

يوصى هذا الكاتب بضرورة أن تكون الإدارة السياسية محفزة للاقتصاديين بغية أن يجد الاقتصاد مزيداً من الاهتمام في المرحلة المقبلة.

يوصي هذا الكاتب بإعادة النظر في السياسة الاستثمارية التي تتبعها الدولة لإلغاء الامتيازات الممنوحة للمستثمرين، وإنما بإعادة توزيع ونشر هذه الامتيازات جغرافياً وقطاعياً وبحددها لتحقيق أهداف محددة يتم قياسها وتقييمها بناءً على مدى جدون هذه الامتيازات لتحقيق أهداف التنمية بشكل محلة من مراحل.
تنفيذ استراتيجية التنمية الوطنية. وفقاً لهذه الشأن فإن سياسات الاستثمار يجب أن توجه أيضاً لتشجيع قيام المشاريع ذات الصبغة القومية التي تؤدي إلى ربط وتكامل الولايات وتعميق تنسيق العمل بينها وداخلها. وكذلك لتحسين بنية رأس المال نحو اتجاه زيادة النقل النسبي للجزء النشط من رأس المال الأساسي وعملاً على تعميق الإحساس بالانتماء الواحد المشترك والمساعدة في تعزيز الإحساس بالهوية الوطنية. لابد أن تتحلى هذا الأمر هيئة وطنية للاستثمار يتم عبرها وبالتنسيق مع المجلس الاعلى للتخطيط الاستراتيجي متابعة تنسيق تطبيق سياسات الاستثمار وفق الأساليب التي أشارنا إليها وضمن استراتيجية وطنية للاستثمار ومن ضمنها رعاية المشاريع الصغيرة والموسطة.

هذا المكتب بمتكشف الرؤية الفنية المتخصصة في تخطيط وإدارة الاقتصاد السوداني بصورة متكاملة اتحادية وولائيًّا وعلى نحو بعيد المدى ذلك أن الإجراءات التكتيكية غير مجدية في التعامل مع القضايا الحكلية.

ومن خلال استعراض التجارب الناجحة للعديد من الدول في مجال تشجيع المشاريع الصغيرة والموسطة وخاصة في مجالات محاربة الفقر والتسريع بتوفر التنمية، رأينا صياغة بعض التوصيات، التي من الممكن أن تساهم بشكل أو آخر بتنمية وتطوير هذه المشاريع.

ومن أهمها ما يلي:
1. إيلاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة الاهتمام الجدي والفعال، من خلال صياغة السياسات والقوانين الملائمة، بحيث تشجع إقامة مثل هذه المشاريع، باعتبارها بارقة الأمل للاقتصاد السوداني للخروج من الأزمات التي يعاني منها، وعلى رأسها مشكلة البطالة، التي وصلت إلى أرقاماً قياسية تقدر بـ 26% من مجمل الأيدي العاملة.

2. تقديم إعفاءات ضريبية مباشرة وغير مباشرة لهذه المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة، لتحفيزها وتعزيز قدرتها التنافسية.

3. إلزام الجهات التمويلية بالتبسيط في تقديم خدماتها الإقراضية للمشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة، من خلال تخفيف أسعار الفائدة على القروض الصناعية، وإعطاء فترات سماح أطول، نظراً لسعة المشاريع الصناعية في استيعاب البطالة وزيادة الإنتاج وتقليل الواردات، و توفير العملات الصعبة.

4. إنشاء صندوق لضمان القروض، بحيث يساهم في تدليل الميقات المتعلقة بارتفاع وتعدد الضمانات المطلوبة من المتقدمين للقرض، بالإضافة إلى تقديم ضمانات للجهات المقررة. فمن تجربة كوريا الجنوبية بهذا الصدد، انها قامت عام 1976م بإنشاء صندوق حكومي لضمان القروض للمشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة، التي تعاني من الافتقار إلى تقديم ضمان للقرض أمام المؤسسات التمويلية، من خلال دفع تأمين من قبل المقرض يساوي نسبة محددة من قيمة الاقتراض.
5. يمكن الأخذ بتجربة مصر بتشجيع إنشاء الشركات الداعمة لأنشطة المشاريع الصغيرة والمتوسطة مثل شركات التمويل التأسيسي، التي تعد أحد الوسائل التي يمكن للمشاريع الصغيرة والمتوسطة أن تحصل على رأس المال اللازمة للمشروع، حيث يقوم المُوجب (شركة أو مؤسسة، أو بنك) بشراء العطاء ثم يؤجرها إلى المفترضين، وذلك من خلال عقود تأجير تمويي تحدد طريقة الدفع ويحتفظ المفترض بملحقية الأصل،を作ってه مدة التأجير، مثل (3-5 سنوات). يستطيع صاحب المشروع تملك الأصل مقابل سداد مبلغ محدد. وقد بلغ إجمالى القيمة التشريعتية لعقد التأجير في مصر نحو 25 مليار جنيه منذ صدور القانون الخاص بهذا النشاط في عام 1995 وحتى نهاية عام 2008م. ويمكن صندوق الاستثمار الفلسطيني أن يتبني مثل هذه الفكرة.

6. بُني ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، من خلال خلق البيئة الإيجابية المشجعة لإقامة هذه المشاريع، وتقديم حوافز تشجيعية لإنجاحها، وعلى رأسها الإعفاءات الضريبية لفترة محددة (3-6 سنوات).

7. مشاركة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العطاء الحكومية، من خلال التعاقدات من الباطن مع الشركات التي برسى عليها العطاء، وتحديد نسبة معينة من قيمة العطاء تلزم الشركة بتوريد احتياجاتها من المشاريع المسجلة رسمياً كمشاريع صغيرة أو متوسطة (هذه النسبة لا تقل عن 30% من قيمة العطاء).
8. عدم السماح للشركات الكبيرة بممارسة نشاط ثانوي ينافس المشاريع الصغيرة والمتوسطة. فمثلاً تقوم شركة الاتصالات السودانية (سوداتل) ببيع الأجهزة الإلكترونية وكحدث نشاط ثانوي لنشاطها الرئيسي وهو تقديم خدمات الاتصالات، وهي بذلك تنافس المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في مجال بيع هذه الأجهزة. فتضر بمصالحها. (تجربة الهند).


10. توفير التدريب المهني المناسب لتطوير مهارات العاملين في المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

11. إنشاء مؤسسة أو هيئة حكومية أو حتى وزارة خاصة بها كوزارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سريلانكا لرعاية هذه المشاريع نظراً لأهميتها الاقتصادية.

ومن تجربة كوريا الجنوبية بهذا الصدد أنها أنشأت (الهيئة الحكومية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة) التي تهتم بدعم هذه المشاريع وعمل على
الطرق الثالثة للت殉ية المستدامية في السودان

تنسيق الجهود المبذولة من قبل الجهات الحكومية المعنية من خلال جهاد واحد، وتوجيهها ضمن سياسة تنمية متكاملة لتنمية وتطوير قطاع
المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والعمل على الاستفادة من تجارب الدول الناجحة في هذا المجال، لا سيما وأن هذه المشاريع قد اثبتت عبر التجربة أنها أكثر قدرة من المشاريع الكبيرة على الصمود والوجه المتغيرات التقنية والأزمات والتحولات الاقتصادية. ويقترح أن تكون مهمة هذه الهيئة ما يلي:

- الإعلان على تجارب الدول الأخرى في مجال المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والاستفادة من تجاربهم في تنمية وتطوير هذا القطاع.
- تقديم المشورة الفنية والمالية والإدارية والتسويقية المجانية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- إقامة المعارض المحلية المتخصصة بشكل دائم للترويج وتسويق منتجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والبيع على أسس العروض المستمرة، للترويج للمنتجات الوطنية.
- مساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تسويق منتجاتها من خلال الاشتراك في المعارض المحلية والدولية، وإيجاد المؤسسات التي تقوم بتزويده هذه المشاريع بالمعلومات اللازمة عن الأسواق الخارجية، والدول المحتملة لتصادر هذه المشاريع.
- إخضاع المنتجات الوطنية للمتطلبات الجديدة، حتى تكون قادرة على منافسة السلع المستوردة، على أساس السعر والجودة.
- أن تكون المؤسسات الحكومية بشراء احتياجاتها من السلع المنتجة محليا، حتى ولو كانت أسعارها مرتفعة قليلاً.
طور قاعدة معلومات متخصصة في المجالات التي تحتاجها المشاريع الصغيرة بصورة خاصة: معلومات عن مصادر المواد الخام ومسميات الإنتاج والدول المنتجة للآلات والمعدات اللازمة لإقامة أيّة صناعة، والأسعار التقريبية لها، إضافة إلى معلومات عن احتياجات السوق، والأسواق المحتملة للتصدير، ومصادر التمويل وفرص المشاركة في المعروضات العربية والدولية.

توفير خدمات بتكيفية زمنية في مجال دراسات الجدوى الاقتصادية والخدمات الإدارية والتدريبية والتسويقية والاستشارية، التي تحتاجها هذه المشاريع.

اختيار أفضل 50-100 مشروع من المشاريع الواعدة سنوياً وعلى مستوى الوطن، وتمييزها عن بقية المشاريع، وتوفير الحوافز المناسبة لها، ليصبح ذلك عاملًا منافساً ومشجعاً للمشاريع الأخرى على الإبداع والتميز، حتى تكون من ضمن المشاريع التي تحظى بهذه الحوافز.

2. تشجيع إقامة الجمعيات التعاونية التي تهتم بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة، مما يعمل على إيجاد قوة تفاوضية كبيرة لهذه المشاريع، لتمارسة الضغط على المؤسسات المالية لمنح قروض بشروط ميسرة، والشراء الجماعي ليستلزمات الإنتاج. ومن تجربة مصر بهذا الصدد أن الجمعيات التعاونية للمشاريع الصغرى والمتوسطة تقوم باللاقتراف من بعض البنوك بفائدة مقدارها 2٪، وتقوم بدورها بإقراضها للمشاريع الصغرى والمتوسطة بفائدة مقدارها 4٪، وتستخدم الفرق ال 5٪ نسبة الفوائد وهي 2٪ يغطيه مصاريف الإقراض. ويشرف

279
على هذه الجمعيات متطوعين من أساتذة الجامعات، ويقومون بتقديم دراسات الجدوى، ويقدمون الاستشارات الفنية والإدارية والتسويقية لهذه المشاريع، والدورات التدريبية المجانية لأسلاك المشاريع المنتسبين للجمعية.

13. إشاعة وتعزيز ثقافة الريادة في المجتمع السوداني ونشر الوعي العلمي المنظم حول أهمية الريادة بإدخال مقرراً لريادة الأعمال في المناهج المدرسية أو جعلها متطلب جامعي، وجعل منهج ريادة الأعمال جزءاً لا يتجزأ من المنظومة التعليمية، للإسهام في بناء ونشر ثقافة العمل الحر في المجتمع السوداني، خاصة بين قطاع الشباب، على أسس علمية، وليكون العمل الحر إحدى ركائز الاقتصاد الوطني.

من خلال تخريج شباب قادرين على المباضرة والخلاق لا انقطاع فرص العمل في القطاع العام، بل تحويلهم من عبء يثقل بساقط المجتمع إلى صناع فرص عمل ومبدين ومنتجين ومنتجين ومنتمين على أنفسهم، يحققون من خلالها طموحاتهم وآمالهم التي ينشدونها.

وكما ذكرنا، غير هذا المكان من الكتاب، تتوفر فيه الاقتصاد السوداني إمكانيات عديدة تشكل عناصر قوته التي إذا ما تم التعامل معها بالرشد والحكمة المطلوبة فإنها ستكون الطريق المحدد لخروج السودان من وحدته الاقتصادية، وأبرز تلك الفرص يتمثل في الآتي:

أ- يمتلك السودان موارد زراعية لا تقارن، ولا يختلف اثنان حول ذلك، غير أن المستغل من تلك الموارد يحصد القدرة ضئيلة من جملتها لا تتجاوز 10% من قدراته وموارده، ولايزال القطاع الزراعي يمثل القاعدة
الرئيسية والمرتكز الأساسي للاقتصاد السوداني ومصدر النمو الأكبر والكبير. وذلك تأسسًا على حجم وتنوع الموارد المتاحة له. هذا الجانب لا يجد في الإشارة إلى أن هذه الإمكانيات لم تستغل بالشكل الأمثل. وطالما الأمر كذلك فإنه من الحكمة وحسن التدبير الاقتصادي أن يتم التعامل مع هذه الحقائق بما تستحقه من اهتمام وعناية كبيرة، بدلاً من اتباع سياسات زراعية غير شديدة ومدمرة، قامت على شعارات وأهداف عالية الطموح وغير واقعية. ولهذا الخصوص يجب أن تتذكر الفنالية الحكافية والاهتمام المطلوب لجعل من الزراعة الحديثة والزراعة التقليدية، سلناً بما يناسبه ويستحقه من تكنولوجيات ملائمة. فمثلما تفرض مقتضيات التحديث والتطوير والمواكبة إيلاء اهتمام خاص للقطاع الزراعي الحديث في السودان، فإن معطيات وحقائق الواقع تفرض إيلاء اهتمام أكبر لقطاع الزراعة التقليدية، فهي الأكبر حجماً والأكثر انتشاراً في مختلف مناطق السودان، كما أنها الأكثر استثماراً على العمالة، وال المصدر الأكبر للغذاء بالنسبة لغالبية السكان، ومازالت الحاجة ماسة وكبيرة لمواجة الطبل المتزايد عليها، يتولد أزمة الغذاء التي تواجهها العالم منذ فترة. ولعل ما يلاحظ من تكنولوجيات قادمة على اقتصاد المعرفة تساهم في ذلك قياساً بعدد نمو السكان الأكبر سرعة النمو.

لكن ذلك يجب تبني استراتيجية زراعية علمية واضحة المعلم وواقعية الأهداف، تقوم على فكرة إصلاح أوضاع الزراعة في السودان من خلال تطوير البنية الأساسية وتحسن كفاءة استغلال الموارد الزراعية باستخدام العديد من الطرق والتقنيات التي جرت في البلدان
زيادة اقتصادية حقيقية في إفريقيا وآسيا وأثبتت جدواها وحققها مردوداً كبيراً من حيث حجم وجودة الإنتاجية، خاصة في القطاع التقليدي كخطوة أولى نحو النهوض بالزراعة في البلاد. والفرصة سالحة لتحقيق ذلك في ظل الرغبة الحقيقية لدى مختلف الدول العربية الشقيقة في الاستفادة من موارد السودان الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي في المنطقة العربية.

ويذكر هذا الأستاذ الدكتور محمد زين العابدين بعضاً من التوصيات الهامة التي ينطبق فيها رأيه مع رأينا فيما يخص استهلاض مشروع الجزيرة الذي يعتبر رأس الرمح في الإنتاج الزراعي في السودان قائلًاً بما نصه: "لا استهلاض مشروع الجزيرة من صوبته هذه وإعادته إلى سالفه مجدب يجب أن يتم عمل الآتي:

1- أن يتم تحويل ملكية المشروع إلى ولاية الجزيرة ووزارة مالية وأن يكون مجلس إدارته حق التصرف في الملكية لإيجاد التمويل برهن الأصول.

2- الغاء قانون مشروع الجزيرة 2005م واستبداله بقانون جديد يزاوج علاقات الإنتاج بين الحساب المشترك والحساب الفردي.

3- أن يكون على قمة جهاز إدارة المشروع زراعي من أصحاب الحكفاء وللخبرة من أبناء مشروع الجزيرة.

4- أن تدفع الحكومة المركزية قيمة ملك الأصول التي قامت ببيعها وأعاد وأنشئ مشروع جديد الجزيرة بورد.

5- أن تتفهم الحكومة المركزية بجلب الآلات الزراعية الثقيلة إذا أن تربة المشروع طينية ثقيلة ولا يمنع معها الحرف الخرفي لوجود الحشاش
المعمرة من سعدة ونعمة. كما يجب أن ننشئ الحكومة المركزية وحدها حفرية متكاملة وبورش متكاملة تابعة للمشروع وتحت إدارته تقوم بحفر وتطوير كل قنوات الري.

- الدعم الكامل لبيئة البحوث الزراعية لاستناد العينات المحسنة والمقاومة للآفات والأمراض.

- إحياء وحدة إنشاء البحور بالشراع ومديها بالإمكانية المتكاملة لتعمل على إخطار الاتصال الجيد لحكّ المحاصيل لأن البحيرة الجيدة هدف الأساس الأول للإنتاج العالمي والجديد.

- إعادة إدارة الخدمات الاجتماعية ورصد نسبة من النتائج لها لتقوم بالدور الكامل للخدمات الاجتماعية الذي كانت تقوم به في الماضي.

- إنشاء إدارة ووحدة تسويق تحدد أنواع المحاصيل التي يجب أن تزرع وتقوم بتسويقها بطريقة علمية كدورة خدمات وليست صويرة ربحية.

- الرفع إلى زراعة القطن طويل التيلة أذ هو الآن أغلب سلعة زراعية في السوق العالمي.

- قيام اتحاد مزارعين حر ديمقراطي يأتي بالاختيار الحر المباشر من قبل المزارعين.

- تطوير وتدرب وإغاثة أبناء المزارعين المتعلمين للدخول في الإنتاج الزراعي بحواشاتهم وحواشات آبائهم الذين أصابهم الكبر وذلك.
13- إدخال الإنتاج الحيواني في الدورة الزراعية كجزء من خطة الإنتاج الزراعي وذلك برفع المزارعين بالعوائد عالية الإنتاج من اللحوم والألبان.

14- إنشاء مصانع للتصنيع الزراعي للاستفادة من المواد الخام التي تزيد في فترات الإنتاج العالية على احتياجات المستهلك الوطني وأيضاً وحدة تصدير للمنتجات الاستهلاكية الطازجة.

15- تعبير الطرق بين كله تفانيتش المشروع وربطها بالشبكة القومية للطرق حتى يسهل ترحيل الإنتاج بأسرع فرصة خاصة المنتجات التي لا تتحمل التخزين.

16- إنشاء وحدات تبريد وتخزين عالية الكفاءة في كله التفانيتش لحفظ فائض الإنتاج حتى يتم تسويقه وتصديره.

17- جلب الاستثمارات الخارجي للدخول في شراكات هادفة مع المزارعين وذلك بالشراكة الجمعية لشكل تفتيش أو قسم مع مستثمر خارجي حسب ما يتفقوا عليه من علاقات إنتاج.

18- أن يستخرج البوتول الذي تم اكتشافه بالجزيرة ويصرف فوائض دخوله على تطوير الإنتاج الزراعي والتصنيع الزراعي بالولاية.
نختتم ونقول أنه لو تم صرف 25% مما صرف على قيام سد مروى على انشال مشروع الجزيرة لكان حال السودان كشكل الجزيرة خاصة غير الحال التي هما عليها الآن. هذا إذا علمنا أن مشروع مروى ليس بدأ جديدا اقتصادية أو أولويا كمشروع الجزيرة للسودان ونكن يمكن أن ننتج الكهرباء وناقل تكلفة من أعمال النيل الأزرق بالاشتراك مع الجارة أثيوبيا، ولكن الظروفية الجهوية والقبلية هي التي غلبت على التفكير السليم والمتنزه والتي أعمت بصائر أهل الإنتقاد. إنه النص ولنكن نسجل تحفظنا على تحميل هذه الأراضي لغير السودانيين تلخيصا حرا ويكتفى فقط بحقت الاستخدام لعدد من السنوات بتقليد عليها وتظل الأرض ملكا للسودان لأنها من حق الأجيال القادمة من السودانيين ولا يجوز التصرف فيها بغير ذلك مهما كانت الأسباب والمبررات.

ب- إن محمود السودان من استغلال موارده الزراعية المتوقعة والاستفادة من ذلك تحتس تطوير واتاحة انتاجه الزراعي يعني بالضرورة تهيئة الفرصة لإيراد تقدم كبير في مجال التصنيع الزراعي والاستفادة من مخرجات قطاع الزراعة كمدخلا إنتاج صناعي، ولا شك أنه إذا حدث هذا فإنه سيستعمس إيجابيا على موقف القطاع الخاص من خلال إحالة الواردات خاصة الغذائية منها، حيث تشكل عبئا كبيرا على الميزان التجاري السوداني. وكذلك من خلال تقوية هيكل الصادرات السودانية، وتعزيز القدرة التنافسية لتلك الصادرات في الأسواق العالمية. ويرى هذا الكاتب أنه يمكن الاستفادة من تحسين زراعة الغلال في إعادة إحياء
صناعة النسيج التي كانت تسهم بقدر كبير من تنظيم الطلبالحلي على الأقمشة وتتقطع فرص تشغيل آلاف العمالة ويمكن أن تسهم في إدخال إمرادات المنتجات. كما يمكن الاستفادة من بذور القطن في صناعات الزيوت والأسمدة وخلق مزيد من فرص العمل ومحاربة البطالة والفقر معاً.

لقد استفادت دولة ماليزيا مثلاً، ودول أخرى غيرها، من التصنيع الزراعي بتحقيق قيمة مضافية على إنتاجها الزراعي ومن ثم تحسين موقف صادراتها وزيادة حجم العائد منها وخلق فرص عمل لمواطنيها، وتحسين مستوى معيشتهم وخفض تعداد العاطلين عن العمل، والفرصة متاحة أمام السودان لتفعل نفس الشيء إذا ما ارتفع بأداء القطاع الزراعي فيه وتمكن من تحقيق التكاملي المطلوب بين قطاعي الزراعة والصناعة من خلال التركيز على التصنيع الزراعي والتوسع في مشروعاتٍ، سواء عن طريق القطاع الخاص أو القطاع المشترك الذي تمثل شركة سكر. سكينة حالة نموذجية من حالاته التي يمكن الاقتراد بها. كما أن التوجه العام للاقتصاد العالمي هو نحو منح القطاع الخاص مزيداً من فرص الاستثمار ليقود التنمية الحقيقية.

من عجب أن الانتياب لأهمية وضرورة التكامل بين القطاعين الزراعي والصناعي من خلال التصنيع الزراعي تم السودان منذ ستينات وسبعينات القرن المنصرم. حيث يلاحظ ذلك من خلال اهتمام خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي جرت في تلك الفترة بهذا الأمر عبر
المشروعات التي تضمنها، مثل مصنع ألبان بابنوسة ومصنع تجفيف البصل بكسلا ومصنع البلح بكحريمة، بالإضافة إلى عدد من مصانع النسيج التي قامت ب المناطق المختلفة من البلاد. غير أن لكل تلك المشروعات فشلت لأسباب مختلفة، من أبرزها البيروقراطية الحكومية التي كانت تدار بها وسوء اختيار مواقع إقامة تلك الصناعات وترى أهمية إعادة النظر في مواقع تلك الصناعات وقد تساعد فكرة إقامتها في مناطق مناسبة من أقاليم السودان تحقيق التوازن المطلوب في توزيع فرص التنمية بين أقاليم السودان وتساهم بذلك في هجرة عكسية للأقاليم. ومع ذلك فإن التصنيع الزراعي يبقى واحداً من الفرص المتاحة أمام السودان للتهديد باقتصاده لاسيما وأن تجاربه في مجال صناعة السكر حققت نجاحاً كبيراً.

ج- قطاعي التعدين والنفط تبدو الفرصة مواتية لأن يحقق السودان تقدماً في مجال استخراج الذهب بكميات اقتصادية، حيث بدأ عدد الشركات العامة في هذا المجال يزداد، بجانب تدابير تشجيع القطاعين الأهلي والدولة. وبحسب التوقعات الأولية لمسؤول البنك المركزي بأن عائد صادرات الذهب قد تصل إلى مليار دولار أمريكي. فضلاً عن ذلك فإن جهوداً كبيرة تبذل لزيادة إنتاج النفط في البلاد من خلال العمل على إدخال حقول نفطية جديدة إلى دائرة الإنتاج خلال الأعوام القليلة القادمة، وذلك حسب توصيات لمسؤولين كبيرين في الحكومة السودانية. ومهمها يمكن من اتخاذ أو إنفاق مع هذه التوقعات، إلا أن
الفرص الحكامية في قطاعي التعدين والنفط في السودان تبقى فرصاً واعدة بالتكبير إذا ما تم التعاطي معها بالجدية والتحفاضة اللازمة. ولا بد من ضبط هذا القطاع من خلال سن القوانين المنظمة للعمل فيه وتشكيل الرقابة على المنقبين خاصة في الأماكن القريبة من مواقع الآثار حمايتها لها من التدمير والسريقة. كما لا بد من تشكيل الرقابة الأمنية على مواقع التقييم عن المعادن حماية لها من التهريب إلى خارج السودان.

د- سبقت الإشارة إلى جزء سابق من هذا الكتاب إلى الإمكانات السياحية التي يتمتع بها السودان. وفي عقود مضافة كانت حركة السياحة نشطة نوعاً ما، وكانت مصدراً للنقد الأجنبي في السودان. وعلى الرغم من الحدود الذي أصاب هذا القطاع لأسباب مختلفة، على رأسها عدم الاستقرار السياسي الذي عاني منه السودان خلال العقود الثلاثة الماضية بسبب النزاعات والحروب الداخلية، إلا الفرصة مازالت قائمة لزيادة حركة السياحة وتطوير النشاط المتعلق بها. ويتطلب ذلك تطوير البنية الأساسية في مجال السياحة وتحديثها ومواكبة التشريعات الخاصّة بها مع قيم وثقافة المجتمع السودانى، وتبنى سياسات تطويرية تهضب بهذا القطاع وتزيد من مساهمته في الاقتصاد القومي. ويحفظ للحكومة توجها لصيانة الآثار بمساعدة حكيمة من دولة قطر الشقيقة مما سيعود مربعاً بزيادة واعدة في ارتفاع أعداد السياح.
هذه الفرص جميعها ترتبط بالنشاط الاقتصادي الحقيقي الذي يرتبط مباشرة بالناتج المحلي الإجمالي والمساهمة به نحوه. وهي ليست فرصاً جديدة وإنما هي قائمة منذ أمد بعيد، وقد نبه إليها الخبراء كثيراً من قبل، وانتبه إليها كتلك القائمون على الأمر الاقتصادي في السودان عبر الحقب المختلفة، إلا أن مستوى التعامل معها لم يكن بالكفاءة والفعالية التي يمكن من تعظيم حجم الاستفادة منها لصالح الاقتصاد القومي.

إن المصدر الأساسي للأزمات والمشاكل التي عادة ما يقع فيها الاقتصاد السوداني هو الخلل العكسي في بيئته الهيكلية، لاسيما اعتماده الكبير على قطاع الإنتاج الأول المتمثل في القطاع الزراعي. ومعالجة هذا الإشكال الجوهرية لا تم إلا عن طريق توسيع وتثبيع قاعدة الإنتاج وتنمية مبناكمه، والفرص المتاحة للسودان تمكنه من ذلك. في حال التعامل معها بجدية وارادة حقيقية.

ومن حسن الحظ أن الخدمات الاقتصادية المساندة للقطاعات الإنتاجية والداعمة لها شهدت تحسناً كبيراً، خاصة في مجالات الاتصالات والنقل والخدمات المصرفية، الأمر الذي لم يكن متاحاً من قبل بهذا القدر. وزيادة امتدادات الطرق البرية السريعة الرابطة بين مناطق الإنتاج والتصدير.

4-2: التحديات المقبلة أمام الاستفادة من هذه الفرص

صحيح أن هنالك فرصاً كامنة في الاقتصاد السودانى يمكن باستغلالها بتصحيح مساره والخروج به من أزمته الحالية، إلا أن هذا يتطلب بالضرورة مواجهة عدد من التحديات السياسية والاقتصادية وتجاوزها.
التحديات السياسية: تمثل التحديات السياسية التي تواجه السودان الآتي:
أ- تحقيق الاستقرار السياسي من خلال معالجة الأزمات الداخلية، خاصة تلك المتعلقة بالشؤون الساخنة مثل دارفور وجنوب السودان وجنوب النيل الأزرق، فإحراز أي تقدم فيما يتعلق بمعالجة المشكلات القائمة في تلك المناطق لتحقيق الاستقرار فيها يعني تهيئة الظروف للاستعداد من الإمكانات الزراعية المتوفرة لديها. فمن المعروف أن تلك المناطق هي مناطق الزراعة التقليدية كما أن بعضها يمثل أيضًا منطقة جذب سياحي (كما هو الحال في دارفور).
ب- العمل على معالجة القضايا العالية مع دولة جنوب السودان وتحسين علاقات الجوار معها على أساس المصالح المشتركة. حيث يمثل هذا الأمر أحد التحديات الكبيرة التي تواجه الحكومة السودانية في الوقت الراهن، والوصول إلى حلول نهائية لتلك المشكلات يفتح الباب واسعًا أمام فرص التعاون المشترك بين الدولتين في مجالات اقتصادية مختلفة أهمها النفط والتجارة، وربما مستقبلًا المياه وسيحقق السودان من ذلك مكاسب اقتصادية عديدة تساهم ولو بشكل نسبي في تجاوزه لأوضاعه الاقتصادية المتزايدة حاليًا.
ج- التحدي السياسي الثالث، هو تطبيق وتطوير العلاقات مع المناصرين الفاعلة والمبدعة في المجتمع الدولي، كالدول الكبرى والمنظمات
الدولية. فقد تدهورت علاقات السودان مع معظم تلك العناصر ووصلت
إلى حد المقاطعة الاقتصادية والسعى إلى تنفي الاستقرار في السودان.
ولا شك أن ذلك تأثيرًا مباشرًا أو غير مباشر على الأوضاع الاقتصادية
في السودان، حيث يعيق إمكانية استفادته من فرصة الاقتصاد
الوايدة التي أشرنا إليها خاصةً وأن الاستغلال الحكيم والأمثل لتلك
الفرص يحتاج لتدفقات رأسمالية أجنبية سواء عن طريق القروض أو
الاستثمارات المباشرة، وهذه لن تكون بالقدر اللازم إلا من خلال تطبيع
وتطوير العلاقات مع العناصر المؤثرة في الساحة الدولية.

التحديات الاقتصادية: تتتمثل التحديات الاقتصادية التي يلزم
تجاوزها الجهات استغلال السودان لفرصة الاقتصاد، بنية الخروج
من أزمته وتصحيح مساره الاقتصادي، يتمثل:
أ- استعادة التوازن الاقتصادي، لا بد أن تبذل الحكومة أقصى
جهدًا لإيفاذ برنامجها الاستراتيجي الثلاثي الهادف إلى استعادة التوازن
الداخلي والخارجي للاقتصاد السوداني من خلال السيطرة على
التضخم وخفض معدلاته، واستقرار سعر الصرف عند سعر موحد
ومنخفض نسبياً.
ب- تحدي التنمية، فالحكومة السودانية مطالبة بتحقيق تنمية
متوازنة قطاعياً وجغرافياً تهدف تحسين مستوىعيشة والحد من
الفقر وخفض معدلات البطالة. ويتطلب ذلك جهداً تمويلاً كبيراً يتضمن
إصلاح القطاع الزراعي والاستفادة من كل الفرص المتاحة فيه، وتطوير القطاع الصناعي استناداً إلى فرص التصنيع الزراعي المتاحة في السودان، وكذلك إيلاء اهتمام أكبر وجديد لقطاعي التعدين والسياحة، ولتحقيق تلك لابد من جذب الاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية، وتقوية الجهاز المصرفي بما يزيد من الإصلاحات على مستوى السياسات وعلى مستوى الوحدات المصرفية، والعمل على تحقيق مزيد من التحسينات والتطوير على مستوى البنية الأساسية.
وقد جانب الخدمات الاجتماعية فإن مزيداً من الجهد يجب أن يبذل لتحسين أوضاع التعليم والصحة لارتباط ذلك بشكل مباشر بتنمية الموارد البشرية.

ج- التحديات الاجتماعية: يجب العمل ضمن برامج معاربة الفقر وبرامج الرعاية الاجتماعية تحسين الأوضاع الاجتماعية للطبقات الفقيرة من المجتمع. كما يجب رفع مستوى الوعي الاجتماعي بدور المواطنين كعفراد من المجتمع في تشجيع الاستهلاك وتطوير المفاهيم المشجعة على الادخار وزيادة الإنتاج والإنتاجية من خلال وسائل الاعلام السمعة والمرئية والمروءة ومن خلال المناهج الدراسية وفهامة المراحل. ورفع درجة الوعي بمتطلبات المواطنة الصالحة والدور الذي يمكن أن يلعبه في دفع مسيرة التنمية ووضعين للاظهار نسبة الجهل العالية والمتنشطة في غلب طبقات المجتمع وخاصة في الريف.
خاتمة

هـ خاتمة هذا الجزء نخرج بالنتائج التالية:

1- اسم المسار التاريخي لتطور الاقتصاد السوداني بالاضطراب بين حالات من الاستقرار واللا استقرار. ويرجع ذلك بصورة أساسية للاضطراب السياسات الاقتصادية والتنموية من جهة، وعدم الاستقرار السياسي طوال فترات الحكم الوطني من جهة أخرى.

2- على الرغم من الجهود التنموية والإصلاحية التي بذلت لتحسين وضعية الاقتصاد السوداني إلا أنه مازال يعاني من اختلالات جوهرية تتعلق ببنائه الهيكلي.

3- ينطوي الاقتصاد السوداني على فرص اقتصادية كبيرة إذا أحسن التعامل معها واستغلالها بالكفاءة اللازمة فإن من شأنها أن تضعـه في المسار الصحيح وتجعله قادرًا على امتصاص الصدمات التي تواجهه.

4- هناك عدد من التحديات السياسية والاقتصادية لابد من مواجهتها والعمل على تجاوزها حتى يتسع الاستفادة القصوى من الفرص الاقتصادية الكبيرة المكانية في الاقتصاد السوداني.

وعلى ضوء تلك النتائج فإنه يمكن تقديم التوصيات الآتية:
الطريق الثالث للتنمية المستدامة في السودان

1- الوقوف الجاد على تجارب الماضي الخاصة بمسار الاقتصاد السودانى واستخلاص الدروس والعبر منها وتجنب تعكرار أخطائها.

2- العمل بجدية ومسؤولية على معالجة الافتلالات الهيكليّة التي ظل يعاني منها الاقتصاد السودانى منذ الاستقلال بتبني استراتيجيات وبرامج تنموية واقعية تعمل على تقوية البنية الهيكليّة للاقتصاد وتوسيع قاعدته الإنتاجية.

3- بذل الجهد الخاص لتجاوز التحديات السياسية والاقتصادية المثبتة أمام الاقتصاد السودانى، والتي تحول دون تحسن أوضاعه.

4- اتخاذ التدابير والسياسات المناسبة والفاعلية للاستفادة من الفرص الاقتصادية الواسعة المتوفّرة للاقتصاد السودانى.